

عند الطعن بعدم دستورية نصوص قانونية، تقوم المحكمة بدراستها مقارنة بنصوص الدستور. فإذا وجدت المحكمة تناقضاً، فإنها قد تلغي النص القانوني المتناقض أو تُفسّره بطريقة تتوافق مع أحكام الدستور.